العمل الجماعي الخليجي ضرورة لمواجهة الاعتداءات الإيرانية

بقلم:
د. جاسم بونوفل

بعد تشييع المرشد الإيراني السابق علي خامنئي، عادت العمليات العسكرية بين أمريكا وإيران للظهور مجددا وسط توترات مرتبطة بالسيطرة على الملاحة في مضيق هرمز، حيث بدأ الحرس الثوري بإطلاق النار على السفن التجارية العابرة لمضيق هرمز، الأمر الذي اعتبره الرئيس ترامب انتهاكا صارخا لبنود مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في السابع عشر من الشهر الماضي، وهو ما دفعه إلى استئناف الهجمات على أهداف إيرانية، وقامت إيران بالرد ليس على مصادر النيران الأمريكية، ولكن وجهت صواريخها نحو دول الخليج العربية، ثم قامت بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة العالمية.

هذه التصرفات، أثارت ردود فعل غاضبة لدى الرئيس ترامب، عبر عنها بكلمات حادة استخدمها في توصيف القادة الإيرانيين خلال اجتماع حلف الناتو بأنقرة، وقرر عقابهم على أفعالهم بتوجيه عدة ضربات عسكرية شملت عدة مدن إيرانية.

إن المتابع للمشهد الأمريكي – الإيراني، سيدرك أن الاتفاق الموقع بينهما كان هشا لدرجة أن أي اختلاف يظهر بينهما يؤدي إلى لجوء كل منهما إلى الخيار العسكري. في نظري أن هذا التصرف ناتج عن سوء فهم لبنود مذكرة التفاهم، حيث يفسر كل منهما البنود وفقاً لرؤيته الأمر الذي يتسبب في الاختلاف بينهما، ومن ثم يلجأ كل طرف إلى استخدام لغة النار بدلا من المفاوضات كحل للخلافات.

إن المتضرر الأكبر من عودة الحرب هو دول الخليج، بسبب أن بلدانهم تتحول إلى ساحة للقتال، وهذا ناتج عن ان مذكرة التفاهم لم تتضمن بنداً ينص صراحة على عدم اعتداء إيران على دول الخليج في حال نشوب عمليات عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران.

الأمر الذي جعل دول الخليج هدفاً مباشراً لصواريخ إيران في كل مرة يقوم فيها الجيش الأمريكي بقصف إيران، وهذا ليس له إلا تفسير واحد وهو أن إيران لا تحترم الدول الخليجية، أو سيادتها، حيث تفكر بعقلية «شرطي الخليج» كما كانت في عهد الشاه، بحسب ما ذكر محمد الرميحي في مقالاته الأخيرة.

وبناءً على هذا الاعتقاد، تتصرف إيران مع مضيق هرمز الذي بات الورقة الرئيسية التي تلعب بها في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة. والملاحظ أنها تستخدم هذه الورقة بإفراط شديد، لأنها اكتشفت أهميتها ومدى تأثيرها على جميع دول العالم. ونتيجة لذلك بدأت تستغل هذه الورقة بأقصى ما يمكنها، مع ان هذا الممر المائي الحيوي كان حتى وقت قريب ممرا مفتوحا للملاحة وفق القانون الدولي.

إن استمرار إيران في توجيه ضرباتها العسكرية نحو الدول الخليجية بدلا من توجيه صواريخها إلى حاملات الطائرات، والبوارج الأمريكية الراسية في مياه الخليج، لأنها اقل من ان تواجه القوة الامريكية وتخشى عواقب إلحاق خسائر كبيرة بها، ولهذا تواصل اعتداءاتها على دول المنطقة.

من هنا نقول لإيران «وبالفم المليان» إن الفرضية الإيرانية إزاء دول الخليج فرضية خاطئة؛ لأن هذه الدول لديها القدرة على الرد بقوة على أهداف في أعماق إيران، وعلى عكس ما تعتقد طهران، لكن قادة الخليج أحرص على بلدانهم من حكام طهران، لذا تبنوا سياسة «الهدوء والحكمة» في تعاملهم مع الأزمة منذ بدايتها تجنباً لتوسيع دائرة الحرب، وإيثار الحلول الدبلوماسية، وهذا التصرف ليس نابعاً من عدم القدرة على الرد كما يتصور الإيرانيون، وإنما من منطق المحافظة على منجزات دولهم التي تم تحقيقها عبر السنوات الماضية، وهنا يكمن الفرق بينهم وبين قادة إيران الذين يتصرفون وفق منطق الثورة حتى الآن.

فالخليجيون يعون جيداً ما تخلفه الحروب من مآس، لكن هذا لا يعني أنهم إذا فرضت عليهم الحرب سيقفون متفرجين عليها من بعيد لاحول ولا قوة لهم؛ فدول مجلس التعاون الخليجي تمتلك قدرات دفاعية متطورة ومنظومات تسليح متكاملة، وجاهزية قادرة على حماية بلدانهم من أي اعتداء. وبالتأكيد سيأخذون في اعتبارهم المتغيرات المستجدة على الساحة العسكرية، وسيتعاملون معها على أسس جديدة قد تدفعهم إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية والعسكرية، وهذا أمر غير مستبعد إذا استمرت إيران في عدوانها وغيها.

لذلك على طهران، أن تعيد النظر في قراءة الرسائل السياسية والدبلوماسية الخليجية، من أجل فهمها، وحسن تفسيرها، وألا تأخذها العزة بالإثم، وتستمر في غرورها وغطرستها، لأن مواقف دول الخليج لن تظل ثابتة، فقد تتغير؛ فهي مرهونة بتطور الأحداث حيث يرى مراقبون أن هذه السياسة الحكيمة التي تنتهجها دول الخليج قد ينفد وقتها، ويحدث تحول في السياسة الخليجية.

ولذلك على إيران أن تجنح للسلام، وتكف عن سلوكها العدواني إزاء الخليج، فهذا الأمر ينسجم مع مصالح شعبها، وعليها أن تتحرك في اتجاه ضبط إيقاع اللعبة العسكرية الطائشة، وتتجنب التصعيد العسكري؛ لأن ذلك سيكلفها أثمانا باهظة، لكن إذا استمرت في سلوكها العدواني فإن ذلك قد يدفع الخليجيين إلى تغيير قواعد التعامل المعتادة – وهم بالمناسبة قادرون على فعل ذلك – فالرسالة التي يوجهونها واضحة وهي التأكيد على أن ضبط النفس ليس ضعفاً بل استراتيجية لحفظ الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة والعالم.

وليعلم الإيرانيون، ان دول الخليج التي لا تريد الحرب، وكل تحركاتها تذهب في اتجاه السلام والأمن والاستقرار للمنطقة، لكن في الوقت ذاته لا تقبل إطلاقا أن يملي عليها أحد شروط هذا الاستقرار، فأهل الخليج أدرى بمصالحهم.

لهذا نقول، إن أول خطوة ينبغي أن تقوم بها إيران في اتجاه التفاهم مع دول الخليج العربية هي التخلي عن الأحلام التي تراودها بشأن الهيمنة على المنطقة.

في المقابل على دول الخليج أن تدرك جيداً أن إيران لن تقوم بهذه الخطوة إلا في حالة واحدة وهي عندما تشعر بأنها أمام كتلة واحدة وليس جزرا متباعدة. ولهذا فإن هذه المرحلة تتطلب من الدول الخليجية الوقوف صفاً واحدا إزاء الصلف والتعنت الإيراني.

وبناء على ذلك، فإنه من غير المقبول وقوف أي دولة خليجية في المنطقة الرمادية، أو الوقوف على الحياد من الأزمة الحالية بحجة أن ذلك يفيد المسار الدبلوماسي؛ فهذا الخيار مرفوض خاصة بعد أن اتضحت الرؤية، وكشفت إيران عن وجهها الحقيقي في تعاملها مع دول الخليج عندما وجهت صواريخها ومُسيّراتها إلى جميع هذه الدول من دون أن تستثني أحداً منها.

ولعل تصريحات علي خضريان عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني أكثر دليل على أن إيران تنظر الى دول الخليج مجتمعة بنزعة عدوانية حين قال: «إن إيران سواء مع عمان أو بدونها، لن تتراجع عن مضيق هرمز الاستراتيجي، وستفرض إرادتها عليه، أما عمان فإما أن تتماشى معنا في هذا الأمر، او انه في حال رفضت التعاون وحاولت مساعدة العدو في خفاء، فإن إيران لن تستثني أراضيها أيضاً من ضربات صواريخها». اعتقد أن الرسالة الإيرانية واضحة ولا تحتاج إلى تعليق فهل من مُدَّكِر.

عالم يتغير

هؤلاء الذين سرقوا ويسرقون أعمارنا!

فوزية رشيد

○ أحياناً وأنا التي عشت هموم هذه الأمة كغيري من المثقفين والمفكرين والمبدعين والفنانين الذين ربطوا وعيهم الأول بوعي أوطانهم وأمتهم! أتخيل نفسي في عالم آخر وجزيرة نائية، ذات طبيعة ساحرة خلابة، ليس فيها من الوجوه والقلوب، إلا كل من أحببتهم في هذه الحياة وأحببت نقاءهم ووعيهم وجمال أرواحهم، ليكون وجودنا معا مريحا وحوارنا فكريا عميقاً حول الوجود والإنسان، ولتكون تسليتنا وأوقات الترفيه عندنا تدارس لوحات الفنانين بيننا، أو نحت النحاتين منهم أو خزفيات الجمال من مفردات الطبيعة والبحر! أو تكون أوقاتنا الأخرى شعراً ورواية وحكاية وكتابا وقصصا، أو فيلما رائعاً، أو أن نلهو على شطآن البحار الفيروزية ونحن جميعاً معاً! أو نستكشف الأرض وأسرارها وخباياها في ترحالات قريبة وبعيدة، فنحن كائنات بإمكانها التنقل بسهولة عبر حدود مفتوحة! هنا ونحن معاً لا حسد، لا حقد، لا بغض ولا كراهية، بل نفوس قادرة على إدراك سر وجودها الحقيقي والعميق، تبني وتعمر كل مكان تطأه بقدميها، وتنشر الحب والفرح والضحك واللعب الجميل برقي أرواحها، فتكون معا كائنات كما يفترض ان تعيش، وكما يحب الله أن يجد خليفته على هذه الأرض! ليست «المدينة الفاضلة» لأفلاطون، بل جزيرة واقعية مليئة بالحكمة والتفكر والتأمل والتجانس والعطاء!

○ فجأة أخرج من الجزيرة وعالمها الجميل لأدخل الواقع! الواقع الذي هو نقيض ذلك الخيال الذي لا أراه مستحيلاً، لو كان الانسان يدرك جيداً لماذا هو موجود في هذه الحياة! الواقع الذي دنسه الأشرار وما أكثرهم بكل أشكال الدنس وجعلونا محبوسين في شرنقتهم البلاستيكية الشريرة من دون التمكن من الخروج! ليجعلوا عالمنا مليئاً بحروب الأطماع والأحقاد وبوجوه شياطين الإنس والجن الذين يطلون علينا في كل مكان، وكأننا نعيش هذه الحياة من أجل أن نكون مجبرين على مشاهدتهم وسماع كلامهم كل يوم! ومعايشة تفاهات التافهين التي زرعوها في كل مفاصل الحياة يسرقون منا أوقاتنا وحياتنا! حتى بات العمر يمضي معهم من دون أن نشعر ومن دون رغبة منا! فكم رئيس دولة احتلالية رأينا ومازلنا نرى! وكم رئيس كيان غاصب اغتصب جزءا من أوطاننا، وسرقها لنربط أعمارنا بالدفاع عن الحق والعدل الذي سرقه في عالم لا مكان للحق والعدالة فيهما! وطوال العمر ونحن مشغولين بالتفكر في أحوال هذه الأمة ومصيرها، ومحاولات شرح آلامها ومخاضاتها، فنعود بعدها إلى ظلال الحزن والخيبة لأن ما نحلم به وما نتخيله لأنفسنا ولأوطاننا لا يزال طائراً مزركشاً في السماء، لم يستطع أن يحط على الأرض إلا في لحظات زمنية نادرة!

○ هؤلاء الذين سرقوا أعمارنا وأعمار شعوبنا وبهجة أوطاننا المتخيلة، لا يزالون يرتقون في عوالم الظل والسواد الشيطانية! يسرقون أعمارنا عبر اللهو والعبث بمكونات الغذاء الذي نأكله! وبمكونات الدواء الذي نأخذه، وحيث في كلا الحالتين (الغذاء والدواء) الانسان مجرد (سلعة تجارية) يرتفع ثمنها كلما زادت أمراضها! فيكون (المرض تجارة رابحة) تدر المليارات والتريليونات للشركات الشيطانية، وكل وكلائها والموظفين لديها والتابعين لنظامها الشيطاني الشرير!

○ ولم يكتف هؤلاء بذلك بل هم يعبثون ويسرقون عقول أجيالنا عبر التكنولوجيا وفتنتها الأقوى وعبر نظام التفاهة وسيولة القيم والتلاعب بها! والسخرية من كل ما هو أخلاقي أو فكري عميق أو ديني يضعنا أمام حقيقة الوجود! يسرقون الأعمار والعقول بإفراغها من كل ما هو ذو قيمة إنسانية أو وجودية، ليتم حشوها بثرثرة الفارغين ونشاز التافهين فكرا، وغباء المتذاكين، وشذوذ الشواذ والمتحولين! حتى يصبح العقل من كثرة الصدمات لا يعود مندهشاً مع الوقت أو مستنكراً أو رافضاً، بل مستسلماً لكل ما يحدث من جرائم إنسانية وسياسية وحروب أطماع يأكل فيها القوي الأضعف! ومن جرائم أخلاقية وتجارة بشر وأعضاء بشرية، وتجارة بأمراض «مزمنة» يتم صناعتها للإنسان عبر الغذاء والدواء! وتجارة مخدرات وتجارة قيم فاسدة وأخلاق منحلة و... بما لا تنتهي القائمة من عناوين الفساد والإفساد!

○ كل ذلك والمهمومون بسبب الوعي بما يجرى مجبرون كالغرباء على معايشة كل ما هو غريب عن وعيهم ومشاعرهم وأفكارهم وحتى عن خيالهم! لكنهم كل يوم يعايشون كل هذا النشاز الشرير من شياطين الإنس والجن، ويحاولون المشاركة في بناء وعي قادر على المواجهة، قبل أن يصل هؤلاء بالإنسان الى الغياب الكلي عن نفسه ووجوده ثم الى الفناء! ولكن المخارج كل يوم تقلّ أمام الإفساد الذي ملأ البر والبحر والسماء! ولولا ذلك الشعور بوجود الأبعاد الأخرى لهذا العالم، والإيمان بالحق والعدالة بعد الموت، لما كان بالإمكان الاستمرار! غرباء حالمون بالجمال والنقاء والروح الباحثة عن السمو، ويبقى الامتحان هنا هو هذه الغربة لساكني تلك الجزيرة أو ذلك العالم الذي في الخيال والذي قد يشبه بعض الشيء جنة الخلد التي تفوق كل خيال! عذراً سأعود إلى هناك فهو وقت التأمل في جمال وإبداع ما خلقه الله في هذا الكون لكي يصبح الاستمرار في البقاء على أرض الواقع الغريب ممكناً!

تصعيد استيطاني في الضفة الغربية وانتهاكات جسيمة ضد السجناء الفلسطينيين

بقلم: جمال كنج ○

بينما كان العالم بأسره منشغلا بمتابعة تطورات الحرب الإيرانية، وهشاشة وقف إطلاق النار في لبنان، وبرنامج ترامب التلفزيوني –المعروف بـ«مجلس السلام»– في قطاع غزة، كانت إسرائيل تُنفّذ برنامج فصل عنصري يهودي ممنهج لا يحظى بالتغطية الإعلاميّة في الضفة الغربية.

يتعلق الأمر بعملية تطهير عرقي بطيئة مُتعمّدة، وموثّقة، يتم التطبيع لها من قِبَل صحفيين مترددين، ووسائل إعلام مُتغلغلة، ومحررين مُتحيّزين إلى درجة تمنعهم من القيام بأي تغطية صادقة.

تكشف الأرقام عن واقع تغفل عنه وسائل الإعلام الغربية الخاضعة للإدارة الصّهيونية؛ إذ تشهد الضفة الغربية أكبر عملية تهجير قسري للسكان منذ عام 1967، وذلك وفقاً لإفادة قُدِّمت مؤخراً إلى مجلس الأمن الدولي.

لقد أدت ممارسات تشمل تحركات جماعات يهودية متطرفة بدعم إسرائيلي، وقيوداً صارمة على التنقل، وعمليات هدم للمنازل، وقمعاً عسكرياً قائماً على التمييز العنصري، إلى إطلاق شرارة أسوأ موجة من الاقتلاع الممنهج للسكان منذ ما يقرب من ستة عقود.

ونتيجة لهذه السياسة العنصرية والاستيطانية الممنهجة فقد تم اقتلاع أكثر من 33 ألف فلسطيني من مخيمات اللاجئين في جنين وطولكرم والفارعة وحدها.

وقد أفادت أكثر من 70 في المائة من الأسر النازحة بأن التهديدات الموجهة ضد النساء والأطفال –بما في ذلك الانتهاكات ذات الطابع الجنسي التي ترتكبها القوات الإسرائيلية– كانت عاملاً حاسماً في قرارهم بالنزوح والمغادرة.

لقد خصصت إسرائيل مبلغ 338 مليون دولار، تم توفير جزء كبير منها عبر تبرعات من منظمات أمريكية معفاة من الضرائب لتوسيع المستوطنات غير القانونية المخصصة لليهود فقط والبؤر الاستيطانية الشبابية الصهيونية على أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وفي الوقت نفسه تتسارع وتيرة نقل ملكية الأراضي لتصبح حكراً على اليهود في «المنطقة ج» (Area C)، التي تشكل 61 في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية.

في الوقت ذاته تستضيف المعابد اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية فعاليات عقارية عديدة لتسويق وحدات سكنية في هذه المستوطنات الحصرية للمشترين من اليهود الأمريكيين.

وهكذا، يجد دافعو الضرائب الأمريكيون أنفسهم يمولون –فعلياً– كيانات مخصصة لليهود فقط، بينما تقوم المعابد المعفاة من الضرائب بتسويق بيع أراض فلسطينية تم الاستيلاء عليها وتهجير سكانها، ما يعزّز نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة.

هذا ليس نتاجاً لما يُسمى حرب «الدفاع عن النفس»، بل هو جزء من سياسة استعمارية يتم تمويل جانب منها من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين عبر منظمات معفاة من الضرائب تعمل تحت غطاء العمل الخيري الصهيوني، بشقيه اليهودي والمسيحي.

إن التبرعات التي تتمتع بنفس الحماية التي تمنحها مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) لبنوك الطعام أو مستشفيات الأطفال، باتت تُموِّل عمليات التطهير العرقي للفلسطينيين وإنشاء مستوطنات مخصصة لليهود فقط على أراض مسلوبة؛ وبذلك، تحول قانون الضرائب الأمريكي إلى شريك في تعزيز نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) الإسرائيلي.

لا يمثل التهجير السلاح الوحيد؛ إذ يوثق تقريرٌ صادر عن «التجمع النسوي الفلسطيني» يقع في 188 صفحة ويحمل عنوان «دولة مفترسة: العنف الإسرائيلي الممنهج القائم على النوع الاجتماعي والجنساني ضد الفلسطينيين».

إن ما كان الفلسطينيون يدركونه منذ أمد بعيد، وما امتنعت الصحافة الغربية طويلاً عن نشره هو أن العنف الجنسي الذي تمارسه القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في أماكن الاحتجاز ليس مجرد حالات شاذة أو فردية، بل هو ممارسة مؤسسية وممنهجة ومستمرة منذ عقود.

في شهر مارس الماضي، ألغى المدعون العسكريون الإسرائيليون لوائح الاتهام ضد جنود ظهروا في مقطع فيديو وهم يقومون بالاعتداء جنسياً على معتقل فلسطيني في منشأة «سدي تيمان» للاحتجاز.

وقد انتقد وزير الأمن القومي العنصري بن غفير المؤسسة العسكرية لمحاولتها توجيه اتهامات لهم من الأساس. ولم تتبع ذلك أي مساءلة، ولم تكن هناك نية لإجرائها أصلاً؛ فهذا هو الإفلات من العقاب الذي يتطلبه نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، وهذا هو الصمت الذي يُديم بقاءه.

تُموّل المؤسسات المؤيدة لإسرائيل مراكزَ أبحاث ومؤسسات إعلاميةً ترسم أطر النقاش المقبول قبلَ كتابة كلمة واحدة؛ إذ تعمل خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي على حجب المنشورات الفلسطينية، وفي المقابل تضخّم البيانات العسكرية الإسرائيلية وتُقدّمها على أنها حقائق موثوقة.

لقد تحوّل تطبيق «تيك توك» إلى «خطر أمني صيني» بمجرد خروجه عن نطاق السيطرة الخوارزمية لتلك الجهات؛ فقد مارس الصهاينة الأمريكيون ضغوطاً على الكونغرس لإجباره على بيع التطبيق، وذلك لضمان انضمام آخر منصة كبرى للتواصل الاجتماعي إلى ركب المنصات الأمريكية الأخرى، لتصبح جميعها خاضعةً لسيطرة جهات تضع مصلحة إسرائيل في المقام الأول.

إن النفوذ الصهيوني على وسائل التواصل الاجتماعي ليس مجرد نظرية مؤامرة، بل هو استراتيجية مُعلنة صراحةً. ففي يوم 26 سبتمبر 2025، وخلال اجتماع مع مؤثرين أمريكيين (يتقاضون أجراً) في القنصلية العامة الإسرائيلية في نيويورك، وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وسائل التواصل الاجتماعي بأنها «السلاح الأهم».

وقد أشاد نتنياهو باستحواذ صهيوني –يضع إسرائيل على رأس أولوياته– على منصة «تيك توك»، واصفاً إياه بأنه «أهم عملية شراء.. في الوقت الراهن»، مؤكداً أن توسيع الهيمنة الصهيونية من وسائل الإعلام التقليدية إلى المنصات الرقمية يُعد أمراً جوهرياً لإبقاء الجماهير الغربية بأكملها أسيرةً للأكاذيب الإسرائيلية وللدعاية الممنهجة (الـ«هسبارا») المصطنعة.

كان استثناء نادراً في شهر مايو 2026، حين نشر نيكولاس كريستوف –كاتب العمود في صحيفة «نيويورك تايمز» والحائز جائزة بوليتزر– تحقيقاً صحفياً يقع في 3700 كلمة بعنوان «الصمت الذي يواجه اغتصاب الفلسطينيين».

وقد أجرى هذا الكاتب الصحفي مقابلات مع 14 رجلاً وامرأة من الفلسطينيين، وصفوا فيها تعرضهم لاعتداءات جنسية على يد حراس سجون وجنود ومستوطنين ومحققين إسرائيليين.

ومن بين تلك الشهادات أفاد رجل بأنه تعرض للاغتصاب ثلاث مرات في يوم واحد، وروت شابة أنها أُجبرت على التعري وتعرضت للإساءة في بداية كل نوبة عمل، بينما ذكرت أخرى أن المحققين عرضوا عليها صوراً لعملية اغتصابها وهددوا بنشرها ما لم تتعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية. بل إن ثلاثة أطفال محتجزين في السجون الإسرائيلية قد أبلغوا عن تعرضهم لانتهاكات جنسية.

كان رد فعل إسرائيل كاشفاً للحقائق بقدر ما كان التقرير نفسه كذلك؛ فبدلاً من دحض أي نتيجة من النتائج التي وثّقها الكاتب الصحفي نيكولاس كريستوف –الحائز جائزة بوليتزر مرتين– لجأ نتنياهو إلى أقدم الأساليب المعهودة: لعب دور الضحية، والادعاء بوجود «فرية الدم»، والتهديد بمقاضاة صحيفة «نيويورك تايمز».

إن ممارسات الترهيب التي تمارسها إسرائيل ضد النشطاء الأمريكيين المنتقدين لها وضد وسائل الإعلام لا تهدف في جوهرها إلى معالجة قضايا التشهير أو حتى السعي لكسب القضايا في المحاكم؛ إنما هي استراتيجية ردع تهدف إلى رفع التكلفة المالية لتغطية جرائم الحرب الإسرائيلية إلى حد يجعل المحررين يترددون ملياً قبل الموافقة على نشر أي تحقيق صحفي قادم.

وعندما تنجح التقارير الموثوقة في الظهور رغم كل شيء –كما حدث مع تقرير كريستوف– يلجأ الصهاينة إلى استغلال المحاكم الأمريكية كسلاح لإسكاتها، جاعلين من جرائم الحرب الإسرائيلية استثناءً وحيداً من مبادئ التعديل الأول للدستور الأمريكي.

○ كاتب فلسطيني مقيم في الولايات المتحدة.

التعليم الأخضر في البحرين.. استثمار في الإنسان وشراكة لصناعة المستقبل

بقلم:
د. سمية يوسف حسن ○

أصبحت الاستدامة اليوم خيارًا استراتيجيًا يعيد صياغة أولويات التنمية، ويجعل الاستثمار في الإنسان والمعرفة والابتكار أساسًا لبناء مستقبل أكثر قدرة على مواجهة التحديات. وفي هذا السياق، تواصل مملكة البحرين ترسيخ نهجها التنموي من خلال دعم التعليم بوصفه المحرك الرئيسي لإعداد أجيال قادرة على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية الوطنية.

ويمثل التعليم الأخضر أحد أبرز ملامح هذا التحول، إذ لا يقتصر على إدراج المفاهيم البيئية في المناهج، بل يؤسس لثقافة تعليمية متكاملة تنمي التفكير النقدي والإبداع، وتربط المعرفة بالتطبيق، وتعزز لدى الطلبة قيم المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع. فالمدرسة الخضراء ليست مبنى صديقًا للبيئة فحسب، بل منظومة تربوية تُعد الطلبة ليكونوا شركاء في ابتكار الحلول وصناعة المستقبل.

ويكتسب هذا التوجه أهمية متزايدة في ظل التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري، والتقنيات النظيفة، حيث تتنامى الحاجة إلى كوادر تمتلك مهارات الابتكار والبحث العلمي والعمل التشاركي، وتحويل الأفكار إلى مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي. ومن هنا تتكامل أدوار المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي في اكتشاف الطاقات الشابة واحتضانها، بما يسهم في تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة تدعم الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، يكتسب التعاون الخليجي أهمية متزايدة في تطوير منظومة التعليم الأخضر، من خلال تبادل الخبرات، وإطلاق المبادرات البحثية المشتركة، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات التعليمية ومراكز الابتكار.

وتمثل جامعة الخليج العربي نموذجًا لهذا التكامل، بما تضطلع به من دور في إعداد الكفاءات، ودعم البحث العلمي، وإيجاد حلول مبتكرة للتحديات البيئية والتنموية المشتركة، بما يعزز بناء اقتصاد معرفي أكثر استدامة وتنافسية على مستوى دول مجلس التعاون.

ولا يكتمل نجاح هذه المنظومة دون شراكة فاعلة بين المؤسسات التعليمية والأسرة والقطاعين العام والخاص. فالقطاع الخاص لم يعد شريكًا في التنمية الاقتصادية فحسب، بل أصبح شريكًا في بناء الإنسان من خلال دعم المبادرات التعليمية، ورعاية الابتكار، وتهيئة البيئة المناسبة لتحويل الأفكار الواعدة إلى تطبيقات عملية.

ومن هنا، تبرز أهمية إنشاء صناديق استثمارية متخصصة لدعم المشاريع المبتكرة في مجالات الاستدامة والتقنيات الخضراء، بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

فهذه الصناديق تمثل أداة استراتيجية لتحفيز الابتكار، وتعزيز التنافسية وريادة الأعمال، واحتضان المشاريع الطلابية والبحثية، وتحويلها إلى منتجات وتقنيات قابلة للتطوير والاستثمار، بما يفتح آفاقًا جديدة للنمو الاقتصادي المستدام.

إن التعليم الأخضر ليس مشروعًا تعليميًا فحسب، بل استثمارا وطنيا وإقليميا في الإنسان. فكل مدرسة تغرس قيم الاستدامة، وكل شراكة تدعم الابتكار، وكل فكرة تجد طريقها إلى التطبيق، تمثل خطوة نحو مستقبل أكثر ازدهارًا، تُواصل فيه البحرين، بالتعاون مع محيطها الخليجي، بناء نموذج تنموي يجعل الإنسان محور التنمية، والابتكار ركيزة التقدم، والاستدامة أسلوب حياة للأجيال القادمة يعزز من قيمة المواطنة التي تجعل الانسان الواعي ركيزة للتنمية المستدامة لنهضة المجتمع وتقدمه.

○ أستاذ الهندسة البيئية
المساعد بجامعة الخليج العربي